

حريري جديد على رأس حكومة قديمة

بقها في الاصل عبر هؤلاء، لم يشأ الحريري قطع الجسور مع اولئك، والمقصود حليفه حزب القوات اللبنانية الذي يقيم في صلب التسوية السياسية. على ان تمسكه باستقرار حكومته الى موعد الانتخابات النيابية يجعله يقصر علاقته بالحليف السابق على مشاركته فيها دونما اظهار اي استعداد، حتى الآن على الاقل، الى استعادة ما كانت عليه علاقته بسفير جعجع. مضى على عودته الى لبنان 24 يوماً التقى الجميع تقريباً، وداثماً أكثر من مرة، باستثناء جعجع. مؤشر ليس قليل الاهمية بالنسبة الى رئيس الحكومة الذي لا ينسى عبارة اطلاقها يوماً ان الموت وحده يفترقه عن هذا الحليف. ليس المهم في الامر حليف جديد وقع عليه يعوضه ذلك، هو النيار الوطني الحر ورئيسه الوزير جبران باسيل فحسب، بل عثوره على رئيس للجمهورية وقف الى جانبه وأنجده في محنته، وأصر على بقاءه على رأس الحكومة. لم يجد الحريري في عون الصورة التي جربها مع سلفه الرئيس ميشال سليمان يوم تخلى عنه في كانون الثاني 2011، وجارى قوى 8 آذار في إقصائه عن رئاسة الحكومة.

رابعها، قد تكون سلسلة مواقفها المتدرجة من حزب الله افضل دليل على ان ثمة ما تغير حقاً في الرجل. في وقت سابق قال ان حزب الله لا يستخدم سلاحه في الداخل اللبناني. في وقت لاحق اجري الاستدارة غير المتوقعة بقوله ان سلاح الحزب اقليمي ومشكلة لا يسع لبنان بمفرده حلها دونما تدخل اقليمي. لا تقتصر دلالة هذا الموقف على محاولة إخراج سلاح حزب الله من السجال الداخلي فقط، بل تعني - وهو اقوى ما تعنيه - ان الكلام عن الاستراتيجية الدفاعية لبت سلاح الحزب منذ اقر اتفاق الدوحة الحوار عليها وتلاحقت اجتماعاته من حولها طوال عهد سليمان حتى عام 2013، باتت غير ذات جدوى، وسحبها من التداول حتى راحت التفسيرات المتباينة حيال ما توخاه كلام الحريري تفصل بين سلاح حزب الله والاستقرار الداخلي الذي يتهدهد - في رايه - تدخل الحزب في ازمات المنطقة وشؤون دولها اكثر منه وجود السلاح بين ايديه.

الجديد في لبنان وليد اليقوب اوراق اعتماده الى رئيس الجمهورية، بعد مضي قرابة شهر على وصوله الى لبنان في 20 تشرين الثاني، خير مؤشر الى اكثر من غموض في العلاقة لا يقتصر على رئيس الحكومة، بل يطاول ايضاً الدولة اللبنانية برمتها. في الحاليين لم يُقدم كلا الطرفين على خطوة واحدة حتى، وإن منفردة، الى الامام حيال الآخر. واقع الامر ان المملكة لم تغفر، ولبنان لم ينس.

وقد تكون مفارقة غير مسبوقة انها المرة الاولى ليس ثمة وسيط لبناني في علاقات البلدين: اولهم الرئيس حسين العويني من الاربعينيات حتى الستينيات، ثانيهم الرئيس صائب سلام منذ ان حتى الثمانينيات، ثالثهم الحريري الاب منذ ذلك الحين حتى اغتياله وخلافة ابنه له.

ثالثها، رغم كلامه المتكرر عن تردّي علاقته ببعض حلفائه، مباشرة او بالواسطة عبر نواب كتلته النيابية، وتلميحه الى «بق بحصة» كان قد

اخرج الحريري سلاح
حزب الله من جدوى
الاستراتيجية الدفاعية

وقد تكون مفارقة غير مسبوقة انها المرة الاولى ليس ثمة وسيط لبناني في علاقات البلدين: اولهم الرئيس حسين العويني من الاربعينيات حتى الستينيات، ثانيهم الرئيس صائب سلام منذ ان حتى الثمانينيات، ثالثهم الحريري الاب منذ ذلك الحين حتى اغتياله وخلافة ابنه له.

ثالثها، رغم كلامه المتكرر عن تردّي علاقته ببعض حلفائه، مباشرة او بالواسطة عبر نواب كتلته النيابية، وتلميحه الى «بق بحصة» كان قد

وقد تكون مفارقة غير مسبوقة انها المرة الاولى ليس ثمة وسيط لبناني في علاقات البلدين: اولهم الرئيس حسين العويني من الاربعينيات حتى الستينيات، ثانيهم الرئيس صائب سلام منذ ان حتى الثمانينيات، ثالثهم الحريري الاب منذ ذلك الحين حتى اغتياله وخلافة ابنه له.

وقد تكون مفارقة غير مسبوقة انها المرة الاولى ليس ثمة وسيط لبناني في علاقات البلدين: اولهم الرئيس حسين العويني من الاربعينيات حتى الستينيات، ثانيهم الرئيس صائب سلام منذ ان حتى الثمانينيات، ثالثهم الحريري الاب منذ ذلك الحين حتى اغتياله وخلافة ابنه له.

باريس. ان نظر اليه على انه شريك رئيسي لها في لبنان، وعنصر استقرار حقيقي في الداخل. ومع ان التحرك الغربي، المفوض الى فرنسا، اكب على حماية الاستقرار اكثر منه على الحريري كهدف في ذاته، الا انه وجد في رئيس الحكومة «المحبوس» - تبعاً لعبارة استخدمها عون اكثر من مرة في مكالماته مع القيادات - ما يعرض الاستقرار اللبناني برمته لخضة غير محسوبة. اذذاك بدت سلامة رئيس الحكومة صمام امان هذا الاستقرار.

شرعية دولية كهذه اضحت اقوى من صلاحياته الدستورية في الوقت الحاضر، واحالته الى امد طويل لا يستغنى عن موقعه في المعادلة الداخلية.

ثانيها، بالتأكيد لا يزال الغموض يسود علاقة الحريري بالسعودية منذ غادرها، بالطريقة التي غادر، كما لو انه فعل على ظهر مركب فرنسي أنجده، ليس ثمة ما يشير الى استعادته التواصل معها، ولا بدا في المقابل انها نسيت ما حدث منذ 18 تشرين الثاني يوم أفلت منها. بذلك تعد المرجعية الاولى والمباشرة التي تحمي دوره في المعادلة السياسية منذ افتتحها والده الرئيس الراحل رفيق الحريري عام 1992 حينما وازن - كما فعل السوريون - بين وجوده على رأس الحكومة للمرة الاولى بين نفوذين سوري وسعودي يتقاسمان التأثير في لبنان.

لعل عدم تقديم السفير السعود

بعد الغطاء الدولي، لم تمد الرياض وحدها مرجعية رئيس الحكومة (مروان طحطح)



في الواجهة

لبنان يتحضر للتقريب عن النفط

بعد انضمام لبنان رسمياً إلى نادي الدول النفطية، نتيجة موافقة مجلس الوزراء بالإجماع، على عرض وزارة الطاقة والمياه منح رخصتين حصريتين بموجب اتفاقيتي استكشاف وإنتاج لايتلاف من ثلاث شركات، للتقريب عن النفط والغاز في الحقلين 4 الشمالي و9 الجنوبي، أعلن وزير الطاقة سيزار أبي خليل، في مؤتمر صحفي أمس «وزارة الطاقة وهيئة البترول حدّدتا هدفين لإطلاق دورة التراخيص وقد تم تحقيقهما». وقال: «دعيت الشركات إلى التفاوض على العروض التقنية ضمن صلاحياتي كوزير للطاقة، وقد حصلنا على الالتزام بحفر البئر الخامسة، وبدء الحفر عام 2019، وبالتالي ستكون سنة 2018 مخصصة للتخصير». وأشار إلى أن أهمية منح هذه التراخيص تكمن في أن الفائدة الاقتصادية لهذه الأنشطة البترولية ستكون كبيرة للبلد بفعل خلق فرص عمل جديدة وتعامل تفضيلي للموردن اللبنانيين كذلك لتأمين مصدر محلي للطاقة أقل كلفة وتلوثاً». معلناً أن «كل معاملنا ما عدا الذوق والجية القديمين بإمكانها العمل على الغاز». وأوضح أبي خليل أن «التفاوض كان شرساً مع الشركات، ونحن أصدرنا نموذجاً للعقد الذي سيوقع معها، والتزمنا توقيعه كما أصدرته الدولة اللبنانية». لافتاً إلى أن «لبنان من الدول القليلة التي توقع نموذج عقد، كما صدر عن المرسوم الحكومي من دون أي تعديل، وأنا سأبلغ الشركات بالموافقة». ورأى أن «الحديث عن المحاصصة لا يستاهل الرد. وبشهادة الجميع هذه دورة التراخيص هي من أكثر الدورات شفافية».

من جهته، أوضح رئيس لجنة الأشغال والطاقة النيابية النائب محمد قباني، أن «القرار الذي اتخذ في جلسة مجلس الوزراء، القاضي بالزام البلوكين البحرين 4 و9 ومنح تراخيص لاستكشاف النفط والغاز قبالة سواحل لبنان لثلاث شركات هي (نوفاتيك الروسية، وإيني الإيطالية، وتوتال الفرنسية) مهم جداً لأنه يمثل خطوة أولى نحو دخول لبنان إلى منتدى الدول المنتجة للنفط والغاز». بدوره، أكد رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط، في تصريح له عبر مواقع التواصل الاجتماعي «ضرورة وضع عائدات النفط في صندوق سيادي»، مشيراً إلى أن «الأهم من كل شيء معالجة الدين العام والعجز و الفساد».

(الأخبار)

ارسلت جلسة مجلس الوزراء الخميس في قصر بعبدا، بالقرارات التي اتخذتها واخصها ملف النفط. اشارات الى انطلاقها من حيث توقفت في جلسة 2 تشرين الثاني، هكذا. ليس بيان الناي رئيسها الذي تغير

نقولنا ناصيف

افسحت ازمة استقالة الرئيس سعد الحريري، بتداعياتها المحلية والخارجية وصولاً الى المخرج الذي افضت اليه، عن المكائنة الصلبة لحكومته في التسوية السياسية المستمرة منذ عام 2016، على انها في صلبها الى حين الوصول الى الانتخابات النيابية ربيع 2018. لم تتصرف قبل استقالة الحريري على انها انتقالية، ولا ابانها، ولا تبدو كذلك اليوم بعدما تساقطت تبعاً «الإشاعات» التي احاطت بتعديلها جزئياً، او ابدالها باخرى. لا رئيس الجمهورية ميشال عون، ولا التوازن السياسي الذي قامت عليه الحكومة تغير في ضوء اثار ازمة الاستقالة. الاصح ان الركن الثالث الذي هو رئيسها تغير تماماً. للمرة الاولى تجد اللعبة السياسية الداخلية نفسها امام حريري جديد يختلف عن ذلك الذي ترأس اولى حكومات العهد. لكنه يختلف اكثر بكثير عنه عندما ترأس حكومة 2009، وعنه منذ قاد قوى 14 آذار في النزاع الداخلي منذ عام 2005.

عوامل شتى تحمل على الاعتقاد بتحول رئيسي - والبعض يصفه جوهرياً - في الأداء الجديد لرئيس الحكومة منذ اجتاز محنته الاخيرة: اولها، رغم تمسكه بعلاقاته الوطيدة بالسعودية - وقد استعار لها اخيراً عبارة «العلاقات المميزة» التي التصقت بسوريا اكثر منها بالمملكة - الا انه يحظى اليوم برعاية دولية مباشرة منذ خرج من احتجازه في الرياض، أعاد تكريسها اجتماع مجموعة الدعم الدولية للبنان في

لدليل، فضلاً عن عدم إعطاء الجمل أي تبرير منطقي حول واقعة: «لماذا يختاره ابن الحي، وصديق العمر، والأخ (بحسب تعبيره) من بين كل الناس ويُدلي بواقعة الدفع بتفاصيلها الدقيقة بالمكان والزمان؟». وقد تبين من الرجوع إلى داتا الاتصالات الخلوية أنّ الرائد المتقاعد تواصل بشكل لافت قبل وأثناء وبعد مباراة الدخول إلى الكلية الحربية، مع زياد، وهذا ما لم يكن يحصل سابقاً. بالإضافة إلى ثبوت مخادعته على آلة كشف الكذب بحسب القرار الاتهامي. وقد اعتبر بو غيدا أن وقعة قبض الرائد الحمل ثابتة، معتبراً أن القانون يقضي لاحقاً بإلزامه بإرجاع المال ومصادرته.

أما بشأن المدعى عليه ربيع ش. فقد اعتبر قاضي التحقيق أن الوقائع أثبتت أن المدعى عليه قبض مالا من مروان س. وحسام ز. بزعمه مساعدة ابنيهما في الدخول إلى المدرسة الحربية. ورأى القاضي أنه في الحالة الأولى ثبت قبض ربيع مبلغ 175 ألف

دولار تسلّمه في مقهى «فيروز»، قبل يوم واحد من إعلان النتائج. ورغم أن المدعى عليه أنكر ما نسب إليه، إلا أن إنكاره دُحض بعدة نقاط الأولى داتا الاتصالات التي كشفت اتصالاته الدائمة خلال الامتحانات لطمانة مروان إلى أن ابنه «ماشى حالي». والثانية الوصف الدقيق الذي قُدّمه والد أحد التلامذة الضباط بشأن واقعة كيفية لقائه بربيع في الزمان والمكان.

تحدثت القرار الاتهامي
عن ثلاث صفحات دفع
فيها اهالي التلاميذ
مئات آلاف الدولارات

تحدثت القرار الاتهامي عن ثلاث صفحات دفع فيها اهالي التلاميذ مئات آلاف الدولارات

الشيخ حسام قراقيرة، فأجابه القائد: «إذا نجح تكرم عيونكن». ولدى سؤاله إن كان قد أخذ مبالغ مالية مقابل المساعدة، ردّ ربيع بأنه كان يساعده بمبالغ مالية بسيطة، نظراً إلى وضعه الصحي، ولا علاقة لهذه المساعدة بادخال ابنه إلى الحربية.

وقرر قاضي التحقيق العسكري الأول الظنّ بالمدعى عليهم الآباء أحمد ف. وحسام ز. وحسن س. والرائد المتقاعد أحمد ج. وربيع ش. بموجب مواد من قانون العقوبات وقانون القضاء العسكري، تقضي بالعقاب بالسجن بين شهرين وستين.

بهذا القرار الاتهامي، يكون قد أسدل الستار على هذه الفضيحة التي لم يُذكر فيها اسم أي من الضباط أو الرتباء العاملين داخل المؤسسة العسكرية. ورغم ثبوت دفع المال، لم يُعرف من قبضه، بعدما حالت المظلة السياسية دون استكمال التحقيق، فاستضعف المدعى عليهم ليُسجنوا 50 يوماً لا أكثر.